الشرطة والقضاء وحقوق الانسان في مدينة الصدر

بغداد / المدى

-مواطنون: نخشى ان تنقسم اجهزة الشرطة لمصلحة الولاءات لهذا الحزب او هذا التيار.
-شاهد عيان: الشرطة غير مؤهلة!
-محامٍ: انخفاض نسبة الموقوفين لا تعني بالضرورة قلة الجرائم
-محامية: القضاء بقي على حاله وما زال يعتمد الاساليب القديمة

كنت داخل سيارة قديمة عندما دوى صوت اطلاقات نارية وسط زحمة المتبضعين والباعة عصر احد الايام بمنطقة الحي في مدينة الصدر فنظرت من خلف زجاج النافذة فرأيت احدهم يطلق ساقيه للريح خارجاً من الزحمة ومن ورائه شرطيان يتبعانه ويجريان بكل ما اوتيا من قوة، وماهي الا لحظات قليلة حتى عاد المطاردان بطريدتهما ومن داخل السيارة سمعت احد ركابها يصف الشرطيين بـ(السباع) وظهر من الحديث ان المقبوض عليه خالف قانون حظر بيع الاسلحة، وان الاطلاقات التي دوت من سلاحه كانت في سبيل التجربة لاحد المشترين منذ ذلك اليوم لم أر من يبيع سلاحاً في مدينة الصدر وقبلها كدت اقع في المحظور بعد ان توجهت الى صاحب عربة تدفع باليد ظناً مني بأنه يبيع بطاطا ولكن عند اقترابي من البائع تبين لي أن مايبيعه (رمانات يدوية).
في مدينة مثل مدينة الصدر تتميز بكثافة سكانية عالية وشريحة غالبيتها من ذوي الدخل المحدود ونسبة عالية من الشباب لابد للمشاكل ان تتسع فيها وفقاً لأعداد القاطنين، وللوقوف على واقع الشرطة والجريمة والقضاء كان لنا زيارات لمراكز الشرطة والمحاكم في المدينة.

دور المواطن

العقيد شاكر وادي المالكي مدير مركز شرطة الرافدين في منطقة الجوادر قال: ان الارشاد الديني مارس في الاونة الاخيرة دوراً نشطاً في استتباب الامن الى جانب دورياتنا التي تجوب الشوارع ليل نهار في مدينة الصدر يمكن القول ان الجريمة قد حجمت بصورة واضحة والمواطنون و (الاصدقاء) يمدوننا بالمعلومات التي تساعدنا في عملنا.

القاذفة مقابل المسدس

وحول حملة جمع قاذفات RBG7 في مدينة الصدر اشار الى ان الشرطة لا تسمح بحيازة هذه القاذفة، وسوف يحاسب حاملها وفق القانون لاسلاح غير المسدس الذي يحمله الشرطي او المرخص بحمله وفق القانون، العقيد المالكي يعطي نسبة للامن عالية جداً في المدينة ٩٠٪ ويقول ذلك وهو واثق كما يبدو.

الجماعات الدينية المسلحة

وينفي المالكي تأثير الجماعات الدينية المسلحة على عمل اجهزة الشرطة فالمسلح في الشارع كما يقول عرضة لالقاء القبض عليه، بغض النظر عن الجهة التي ينتمي اليها، فالقانون هو القانون (على حد تعبيره (ويضيف) مساندة الناس لنا اخذة بالتزايد يوماً بعد يوم، انتشار الوعي والثقافة سوف يصب لفائدتنا في السيطرة على الامن وعن المشاكل التي تعاني منها مراكز الشرطة في المدينة، اشار العقيد الى الاثاث المكون من سرير نوم وكراسي قديمة ويقول عنها بأنه قد جاء بها من بيته الدولة حتى الان لم تسهم في التأثيث.

ثلاثة موقوفين فقط!

هذا هو عدد الموقوفين في مركز شركة الرافدين يتوزعون على جريمتي قتل واغتصاب لكن الموقوفين في زنزانة الحجز لم يكونوا ثلاثة كما ذكر لنا العقيد المالكي بل كانوا ثمانية عشر موقوفاً، فتحت لنا أبواب الزنزانة ودخلنا لنتحدث معهم قليلاً ومن خلال الحديث اتضح لنا أن خمسة عشر منهم هم بالاصل في عداد (الامانة) لدى مركز الرافدين من مركز شرطة الكرامة الذي انتقل الى بناية جديدة ولايزال في طور الترتيب والاعداد

داخل الزنزانة

في داخل زنزانة التوقيف وجدنا ثمانية عشر موقوفاً.
شاب قوي البنية تقدم الينا وقال لنا الان المعاملة التي نلقاها من الشرطة جيدة، طعامنا اليومي جيد ويتضمن الفواكه والدجاج، وقاعتنا مبردة بجهاز (سبلت يونت)! وعن التهمة الموقوف عنها.
قال: جريمة قتل!
عن الفرق بين زنزانة اليوم والامس اردنا ان يتطوع بالحديث عنها من سبق له ان دخل السجن ايام النظام البائد فتقدم شاب ليقول:
الفرق كبير معاملة حسنة لا ضرب ولا فلقة (على حد تعبيره) القاعات الان واسعة واجهزة التكييف فيها جعلتها مريحة على العكس من القاعات الضيقة التي كنا نحشر فيها حشراً.
احد الموقوفين قال بانه رهن التحقيق منذ نحو عام وثلاثة اشهر وقضيته لم تحسم حتى الان وعندما سألناه عن تهمته قال: التزوير!

ضرب وتعذيب!

مركز شرطة التهذيب في مدينة الصدر يثير رعب الاخرين لوجود عناصر من الشرطة تستخدم الضرب والتعذيب اثناء التحقيق هذه الايام وجدنا فيه ٢٣ موقوفاً بينهم ٨ نساء تهمهم موزعة على (الشجار والقتول) كما قال لنا ضابط المركز وعن وجود ارهابيين نفى ان يكون من بين موقوفيه من المتهمين بالعمليات الارهابية.
دورياتنا في الشارع ليل نهار ولا نستخدم العنف في الحصول على الادلة نقدم للموقوف يومياً ثلاث وجبات طعام.

اهدأ المناطق

قال المفوض فائق جواد من مركز شرطة التهذيب:
مدينة الصدر اهدأ من كل المناطق وانه يذهب الى البيت بملابس الشرطة ولايخشى احد بعكس بعض المناطق التي يتخفى فيها الشرطي ولايجرؤ على الظهور بملابسه، او يعمد الى اخفاء ملامح وجهه بقناع.
الشرطي سمير محمد ظاهر يؤيده في ذلك ويذكر ان الشرطي في مدينة الصدر يحظى باحترام الجميع ولا يخشى أحداً والرواتب الان اصبحت مجزية وولاء الشرطي للقانون والدولة أولاً واخيراً.
سألناه ان كان يسمح له بحمل سلاح شخصي لحماية نفسه عند انتهاء فترة واجبه قال: نعم تم تسليمي مسدساً احمله دائماً معي.

كفاءة الشرطة

النقيب محمد اسماعيل طابور الياسري حدثنا عن طرق التحقيق التي تتم اليوم وقال: التحقيق الان يهتم بجمع الادلة ودراسة مسرح الجريمة دراسة علمية، بعكس ما كان يجري اذ كانت الادلة تنتزع بالقوة من المتهم باستخدام وسائل التعذيب والضرب (المبرح) بالكيبلات اجهزة الشرطة لدينا الان تختلف عما كانت عليه سابقاً تطبيق القانون المستند الى الثقافة القانونية هو السائد، قبلها كانت الامور مسيرة وفق مايمليه متنفذون في السلطة دخلنا دورات في المانيا والامارات العربية حول مفهوم الحريات وحقوق الانسان.
بينما قال لنا المواطن امين عواد: ان اجهزة الشرطة في بعض الاحيان يكون ولاؤها للحزب او المجموعة التي تنتمي اليها وتنحاز في ذلك في حين يجب ان يكون الشرطي في الشارع وفي المركز ممثلاً للدولة والقانون فقط.
قاسم شرهان (موظف حكومي) يؤكد مأخذاً اخر ويقول ان الاحداث في المدينة اثبتت بان اجهزة الشرطة غير مؤهلة تماماً وانه شاهد بعينه ان جماعة قليلة من المسلحين بالقاذفات حاصروا مركزا للشرطة واجبروا أفراده على تسليم اسلحتهم واخلوا المركز من دون اعتراض، ان الذي نخشاه ان تنقسم اجهزة الشرطة على نفسها فتخدم الحزب او الجهة التي تنتمي اليها على حساب تطبيق القانون.

الشرطة تنفي!

ضابط مركز شرطة النصر في منطقة الداخل نقلنا اليه بعض ما اشار اليه المواطنون: فأجاب: الشرطة لا تمثل سوى القانون والدولة، ومسألة الولاء والتحزب داخل اجهزة الشرطة امر مرفوض، ولدينا تعليمات وتوصيات بهذا الشان الشرطي الذي يكون ولاؤه لغير الدولة والقانون نقول له (اخي الله وياك)!
زنزانة مركز شرطة النصر تضم عدداً من المتهمين، ١٥ متهماً فقط موزعين على اتهامات جرائم السرقة والقتول وعن تطبيق مبدأ حقوق الانسان ومبدأ (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) قال: أساليبنا واضحة، وقانونية، فنحن لا ننتزع الادلة قسراً الادلة الجرمية والشهود ومسرح الجريمة هي العناصر المعتمدة للاثبات والنفي ان مسألة التعذيب واستخدام الضرب بالكيبلات لم يعد لها وجود.
علق احد الضباط الجالسين: التربية العائلية والنشأة الصحيحة لها دور في ثقافة الشرطي والتزامه وحول الدورات التثقيفية لعناصر الشرطة وصفها بانها ليست بالمستوى المطلوب.

الشرطي والمتهم

احد افراد الشرطة في مركز النصر قال: قد لاتصدق حين اذكر لك أننا افراد الشرطة نجمع مبالغ مالية فيما بيننا لشراء وقود للمولدة عند انطفاء الكهرباء ولتشغيل اجهزة التبريد فان المستفيد الاول منها هو الموقوف في الزنزانة لاننا دائماً ما نكون في الشارع اكثر ما نكون في الداخل، ومع ذلك فلا نطالبهم بدفع مال لمشاركتنا في توفير الوقود.

نسب الجريمة

المحامي سلمان جبر جاسم التقيناه في محكمة مدينة الصدر شاركنا برأيه حول نسبة المتهمين المنخفضة قياساً الى الكثافة السكانية في المدينة فقال ان (مدينة الصدر) من تلك المدن التي توصف بالفاضلة من ناحيتي ارى ان جرائم السرقة والقتل في ازدياد مضطرد ونسبة انخفاض الموقوفين في مراكز الشرطة لا تعني بالضرورة قلة الجرائم.
المحامية رسمية الكعبي تشارك بالحديث قائلة: ان الاعداد القليلة في زنزانات مراكز الشرطة قد تعني ان اكثر المتهمين تم تسفيرهم الى مواقف حجز اخرى بعد ان تم حسم قضاياهم وتضيف: لا تزال اعمال السرقة والجريمة سارية في المجتمع لم يتغير شيء وان تغير فنحو الاسوأ القضاء نفسه لم يزل يعتمد الاساليب القديمة... فلا يسمح للمحامي بالوجود مع موكله اثناء اثناء التحقيق... المحاباة والمحسوبية والمنسوبية بين القضاة لا تزال كما هي.

القاضي ينفي

في محكمة جنايات مدينة الصدر كان لنا حديث مع قاضي التحقيق السيد حسين حسن مصطفى لنسأله عن اسباب حجز المتهم لمدة تزيد على السنة كما ذكر لنا موقوف في مركز شرطة الرافدين من دون محاكمة.
قاضي التحقيق انكر ذلك وراجع سجلاته وعرضها علينا لتظهر ان الموقوفين في مراكز مدينة الصدر جميعهم من الموقفين خلال عام ٢٠٠٥ وان اقدم موقوف قضى اربعة اشهر لعدم اكتمال اوراق التحقيق، وعن آلية عمل القاضي قال: كما رأيت لدينا سجلات بالموقوفين ونحن على اتصال بهم ورفع قضاياهم لحسمها بأسرع مايمكن ومن ناحيتي سوف اقوم بزيارة المركز الذي ذكرت ان فيه موقوفاً منذ مدة تزيد على السنة لاتحقق بنفسي منها.

مراكز المعلومات.. وعملها

كيف يعملون معهم... ويقيمون الدعاوى ضدهم...؟

جمال يوسف

كنت قد زرت احدى دوائر الصليب الاحمر عندما كنت لاجئاً في الشمال (اواخر التسعينيات) وكنت قد قدمت طلباً للعون.. وتمت احالتي الى موظفة متخصصة في مثل هذه الطلبات، وكانت هذه الموظفة شديدة الحرص على متابعة مشاكلي و كان تعاطفها يبدو واضحاً إذ كانت تطلب مني ان اقطع حديثي واكون اكثر استرخاءً وأقل انفعالاً خرجت من عندها وانا احمل في داخلي صورة لملاك او شيء اقرب الى الطبيب النفساني الذي تخرج منه بعد ان تفرغ جعبتك من همومك الشخصية.

(كوادر) عراقية

(اخي المراجع.. اختي المراجعة.. هذا المركز يدار من قبل (كادر) عراقي من جميع الاختصاصات لتذليل مشاكلكم) ويهتم هذا المركز بالعديد من الاعمال استوقفتني عبارة (الكادر) العراقي التي كانت دلالاتها تبدو من مسافات بعيدة حيث ان البناية التي تم اشغالها لهذا الغرض اعتلاها العلم العراقي وفي لقائي مع مدير ذلك المركز رفض ان يذكر اسمه او ان تظهر صورته وبرر ذلك بالجوانب الامنية.

❖هل لنا ان نأخذ فكرة عن طبيعة عمل هذا المركز؟

-يعمل هذا المركز لمدة خمسة ايام في الاسبوع باستثناء يومي الثلاثاء والجمعة من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر ويهتم بالاعمال الاتية:

١-اقامة الدعاوى ضد القوات المتعددة الجنسيات والتي تنحصر ضمن الرقعة الجغرافية للمركز.
٢-البحث عن المحتجزين لدى القوات متعددة الجنسيات.
٣-البحث عن الاشخاص المفقودين.
٤-توفير الدعم الطبي من خلال مركز المساعدات الانسانية.
٥-محاولة ايجاد فرص عمل للعاطلين.
٦-توفير المعلومات العامة والتبليغات الخاصة بالمواطنين الصادرة من الوزارات العراقية.

وأود ان اذكر ان مراكز المعلومات تم فتحها في مختلف انحاء بغداد وعددها (١١) مركزاً وهناك نية لفتح المركز الثاني عشر في منطقة التاجي.

❖هل لنا ان نعرف احصائية تقريبية عن عدد المراجعين لكم؟

-يراجعنا تقريباً مابين ٦٠-٧٠ مواطناً اسبوعياً تتوزع طلباتهم مابين التعويض عن الاضرار التي قد تحدث من قبل القوات متعددة الجنسيات على بعض الممتلكات الخاصة كالدور والسيارات والاشخاص وايضاً يراجعنا البعض للاستفسار عن السجناء والمفقودين حيث نقوم باجراء البحث عنهم وتزويد اهاليهم بالمعلومات الكافية عنهم ثم بكتب لغرض زيارتهم وكذلك تراجعنا بعض الحالات الخاصة بطلب المساعدات الطبية لغرض ارسالهم الى خارج العراق بعد عرضهم على لجان طبية متخصصة وغيرها.

❖وهل يتم حسم هذه المراجعات ام ان الرويتن والتسويف له مكان هنا؟

-نحن نلتزم جانب الصراحة التامة والجدية ونقوم بتزويد المراجع بكارت مراجعة ونخبره عن موعد تسلمه حقوقه.. واثناء هذه الفترة نقوم بمتابعة معاملات المواطنين، وبنفس الوقت نقوم باخبار الاشخاص الذين لا تتوفر لديهم شروط التعويض بعدم امكانية انجاز معاملاتهم بشكل مقبول وصريح.

❖ومدى تقبل المواطن مثل هذه الامور؟

-المواطنون ضمن رقعتنا الجغرافية تفهموا طبيعة عملنا التي تصب في مصلحتهم أولاً وقد كونا معهم علاقات طيبة ترجمناها بالعمل الحقيقي من خلال مساعداتنا لهم في استحصال حقوقهم وبعض المساعدات الاخرى، فاحياناً نرتبط بأقسام ومراكز المساعدات العامة ومنها قيامنا بتوزيع (١٩٨) طناً من الحنطة المعفرة الجاهزة للزراعة والتي تغطي او تكفي لزراعة اكثر من (٢٦٠٠٠) دونم للمناطق القريبة من مركزنا.

❖وهل هناك رسوم معينة تتقاضونها ازاء ذلك؟

-لا نتقاضى اية رسوم عن الخدمات المقدمة من قبلنا.

-لاحظت ان عملية رفض ذكر الاسماء ونشر الصور الشخصية تعم جميع العاملين هنا.. فما السبب في ذلك؟.

يتصور البعض خطأً بأننا دوائر تعمل لصالح القوات متعددة الجنسيات والواقع هو اننا دوائر مستقلة تماماً الهدف منها ما بيناه سابقاً، وهذا التصور يجعل جانبنا الامني غير مستقر ويسبب بعض العرقلة لنا، ولو اننا غير موجودين فمن سيعمل لاستحصال تلك الحقوق..؟ هناك هوة يجب اجتيازها وسوء فهم يجب توضيح دلالاته ومسؤوليات يجب ان تفهم وتقيم اذا ما سعينا جميعاً الى بناء متراص ومتكامل.

❖ولكنني رأيت بعض الاشخاص من تلك القوات هنا في مراكزكم؟

-الشخص المتابع لقضية معينة يلتقي بكل الاطراف فالمحامي مثلاً يستمع الى المتهم الموكل عنه ويراجع الدوائر المختصة والمحاكم لاجراء اللازم والوصول الى النتائج..على كل حال ساجعلك تلتقي ببعض من هؤلاء.

فريق... ومسؤوليات

اصطحبني مدير المركز الى غرفة فيها عدد من القوات المتعددة الجنسيات وقدمني لهم، وبعد ان سألتهم عن طبيعة عملهم هنا تبين انهم ياتون في ايام محددة ويشكلون فريقاً من المحققين والمسؤولين عن القضايا المقدمة من قبل المواطنين ولهم اتصالات بكل الوزارات العراقية ومنظمات حقوق الانسان... فالعريف كارتر يقوم باكمال المعاملات ومتابعتها يومياً واعطاء التوصية النهائية بالمعاملة.

أما الاختصاصي جونسون فقال لي:

انتم تعلمون بأن القوات تقوم باستخدام الشوارع والطرق للتنقل واثناء قيامها بالدوريات والواجبات قد تقوم بالحاق الاضرار بالمعدات والممتلكات او بالاشخاص انفسهم وقد يؤدي ذلك الى جرحهم او وفاتهم ونحن بدورنا نقوم او نعمل على مساعدة هؤلاء المتضررين عن تلك الحوادث.

❖وكيف تكون آلية التعويض؟

-اجابني (ستاف سرجنت روبسن) بعد ان يتم رفع المعاملة وتحدد الاضرار وأقيامها بأشياء ثبوتية وقانونية وبعد ان يتم رفع التوصية بها والمصادقة عليها من قبل قاضٍ مختص بذلك اقوم انا شخصياً اذ انني مسؤول عن تسليم التعويضات للمتضررين بالدولار الامريكي.عدت بالسؤال الى مدير المركز وسالته عن احصائية تقريبية لعملهم حيث اجابني:

-نحن لا نتعامل بالاشياء التقريبية فكل شيء هنا بنظام اداري دقيق وبسيط، وهذا النظام جعل كل من يراجعنا يخرج مرتاحاً ومتفائلا، وفي بعض الحالات القليلة جداً والتي يصيبها بعض التأخير نقوم بمتابعة ذلك من خلال مواجهة اطراف هذه القضية ونعمل على استحصال توقيتات اتمامها.

واحصائياتنا مدونة فمثلاً وكما لدينا لشهر ك٢/٢٠٠٥ تم تعويض (٣٧) مراجعاً بمبلغ اجمالي لكل المعاملات بلغ (١٣٧٢٨) ثلاثة عشر الفاً وسبعمئة وثمانية وعشرين دولاراً امريكياً.